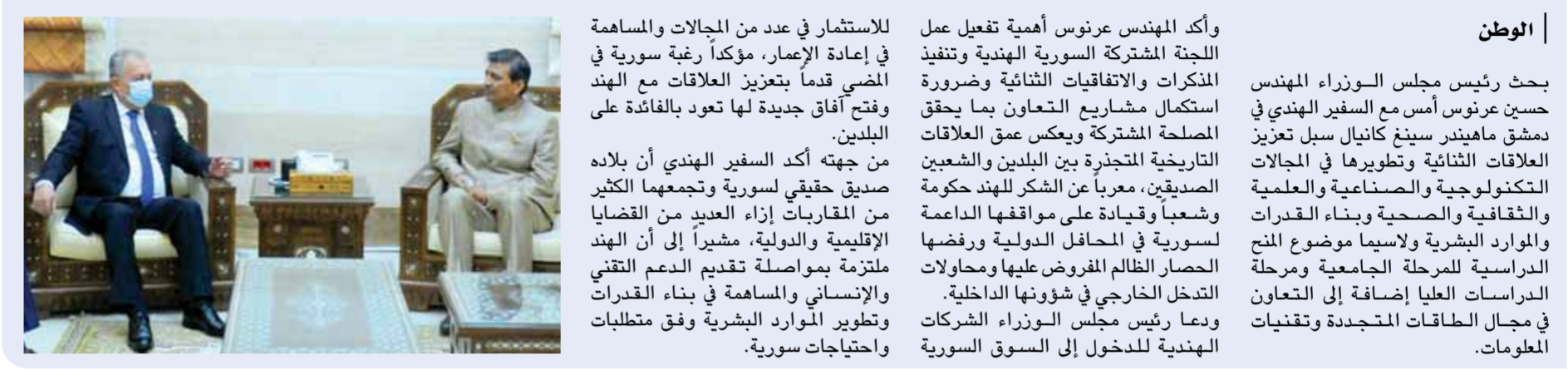


## عرنوس يدعو الشركات الهندية للدخول إلى السوق السورية للاستثمار والمساهمة بإعادة الإعمار



### الوطن

أكد المهندس عرنوس أهمية تفعيل عمل اللجنة المشتركة السورية الهندية وتنفيذ المذكرات والاتفاقيات الثنائية وضرورة استكمال مشاريع التعاون بما يحقق الصلحة المشتركة ويعكس عمق العلاقات التاريخية المتجددة بين البلدين والشعبين الصديقين، معرباً عن الشكر للهند حكومة وشعباً وقيادة على مواقفها الداعمة لسورية في المحافل الدولية ورفضها الحصار الطالم المفروض عليها ومحاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. ودعا رئيس مجلس الوزراء الشركات الهندية للدخول إلى السوق السورية

وللاستثمار في عدد من المجالات والمساهمة في إعادة الإعمار، مؤكداً رغبة سورية في المضي قدماً بتعزيز العلاقات مع الهند الصلحة المشتركة ويعكس عمق العلاقات التاريخية المتجددة بين البلدين والشعبين الصديقين، معرباً عن الشكر للهند حكومة وشعباً وقيادة على مواقفها الداعمة لسورية في المحافل الدولية ورفضها الحصار الطالم المفروض عليها ومحاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. ودعا رئيس مجلس الوزراء الشركات الهندية للدخول إلى السوق السورية

## في ندوة الأربعة التجاري.. التاجر غير راضٍ عن آلية التسعير و«التموين» تبرر

# شعب: هناك مخالفات كثيرة وعدم التزام الأسعار ولا أحد يقدم بيانات تكلفة

### إرّامز محفوظ



يبود أن الهوة بين رغبات التجار وإجراءات التموين بالنسبة لآلية التسعير ما زالت واسعة وليس هناك أي بوادر واضحة لتقليص هذه الهوة أو حتى ردها في الأيام القريبة القادمة على الرغم من الاجتماعات المتكررة التي جمعت غرفة تجارة دمشق والمعلمين في وزارة التموين والتي كان آخرها ندوة الأربعة التجاري التي عقدت أمس في غرفة تجارة دمشق وحملت عنوان «آلية الرقابة والتسعير وتكاليف الاستيراد والإنتاج».

فعلی الرغم من محاولات التقريب بين وجهات النظر بين الطرفين خلال ندوة الأربعة التجاري أمس إلا أن عدم رضا التجار عن آلية التسعير كان العنوان الأبرز للندوة، واتضح ذلك من خلال مداخلات التجار التي ركزت على أن تغيرات سعر الصرف وارتفاعها بين الفينة والأخرى تتعسف على أجور العمالة وكذلك على أجور العاملين في المحال التجارية، إضافة لاختلاف أجور المحال التجارية بين منطقة وأخرى فأجرة المحل في الشعلان تختلف عن الأجرة في الحريقة ومناطق أخرى وهذا لا أحد من التجار يلتزم بهذا التسعيم، المتعددة، إضافة إلى أن هذا التسعيم جاء لمصلحة التاجر وارتفاع سعره الذي انعكس على التكاليف حيث وصل سعر الليتر اليوم في السوق اأشهر لتسوية أوضاعهم بمعنى أن التاجر الذي لديه بضاعة مباشرة يقوم بعمل بيان كلفة ويتداول الفواتير على أساسه وكذلك وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على ونوس إلى ٣٢٠٠ الف ليرة.

التجارة إنشا عن وزارة المالية. **باغ: على التجار الالتزام بمضردات القانون تجنباً من عقوباته**

بدوره أكد مدير حماية المستهلك في الوزارة محمد باغ بأنه لا شك بأن المرسوم رقم ٨ يحتوي على عقوبات شديدة وفي الوقت الراهن وليس هناك إمكانية لتعديل هذا المرسوم لأنه صدر لحاجة ماسة له في ظل الوضع الراهن، ومن خلال دراسة للواقع الموجود حالياً لكن من الممكن أن نجد نحن كمديرية حماية مستهلك آليات مساعدة ضمن الإمكانية بحيث يكون هناك تخفيض للحالات بشكل استثنائي، لافتاً إلى أنه ليس هناك مرسوم يصدر في يوم ما ويتم تعديله في اليوم التالي.

والتنمى من جميع الحلقات التجارية الالتزام بالمرسوم وبالقرارات التنفيذية الصادرة عنه من أجل ألا يتعرض التجار للمخالفة باعتبار أن المخالفات في المرسوم شديدة جداً. **الحلاق: التنافسية هي تؤثر في الأسعار**

وهي مواد مغشوشة ونحن نكافح هذه المواد وعلى مخالفات في محطات الوقود وعلى المتاجرة بالمواد المدعومة والبطاقات الائتمانية. وهذا الأمر قابل للنقاش لكن من خلال كتب رسمية. وأشار إلى أنه بالنسبة للمنتجات المحلية وخاصة شق قطاع الإنتاج الزراعي مثل الخضار والفواكه نسعى دائماً بالتنسيق مع وزارة الزراعة للوصول إلى التكاليف الحقيقية بهدف وصول السلعة بسعر منطقي للمستهلك.

وأيضاً بان بعض المحددات التي نحاول حلها وإيجاد مخرج لها هي بالنسبة للمستوردة ففرق سعر الصرف، لافتاً إلى أنه سابقاً كانت تحول أغلب إجازات الاستيراد من المصادرات الأجنبية واليوم صدر قرار من المصرف المركزي أُلزِم من خلاله كل فعالية تجارية بملتمزة مستوردة التصريح عن مصدر القطع سواء أكان من بنك ما شركة صرافة أو من حساباته الداخلية أو الخارجية. ولفت إلى أن شركات الصرافة كانت تمنع عن تقديم ورقة لنا بالقيمة التي باع بها الدولار وأضربنا على أن نحللنا كل شركة صرافة السعر التي باع فيه الدولار للتاجر، فعلى سبيل المثال قام تاجر بشراء القطع بسعر ٣٢٢٠ من أجل استيراد مواد ما فمن غير المعقول أن يتم تسعير له هذه المواد على أساس سعر الصرف ٢٥١٢ ليرة وبهذه الحالة تكون قد ظلمنا هذا التاجر.

١٠٧١ أشار «الحلاق» إلى أن ٥٠ بالمئة من قطع

## ٣٠٠ صناعي وحرية اقترضوا «١١» مليار ليرة من المصرف الصناعي منذ بداية العام

# المدير العام: الطلب على القروض الصناعية جيد ومن مختلف القطاعات

### عبد الهادي شباط



تظهر البيانات المالية في المصرف الصناعي أنه منح ٣٠٠ قرض منذ بداية العام الجاري تجاوزت كلفتها المالية ١١ مليار ليرة، وأن حجم السيولة لدى المصرف نحو ٧٥ مليار ليرة منها ٢٥ مليار ليرة جاهزة للإقراض. وفي تصريح له «الوطن» بين المدير العام للمصرف عمر سيدي أن معظم القروض التي منحها المصرف (٣٠٠) قرض استفاد منها صناعيون وحرفيون وأن عدد القروض التي منحها المصرف والطلبات التي ما زالت قيد الدراسة لدى فروع المصرف تظل مؤشراً على حركة طلب جيدة على القروض الصناعية وأن هناك طلباً على القروض الصناعية من مختلف القطاعات الصناعية منها مخرراً منح قرض لتمويل إنتاج الكحول الكيماوية لتصنيع مختلفات والمطهرات وقروض لصناعة المربيات وغيرها للصناعات العلفية. إن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتحويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

بشكل سليم ونحو الاستثمارات والمشروعات الأخرى نفعاً وتحقق أثرًا حقيقياً في الاقتصاد وأثراً إيجابياً على طالب القرض وفي محصلة تحقيق النفع العام وأيضاً تحول الدراسة الجيدة للمفات القروض من دون التعثر أو التخفيف من حالات التعثر التي عادة ما تتراقم مع القروض غير المدروسة جيداً أو تم التهاون في استيفاء شروطها. ويسعى لتتنوع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاعتمادات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف

والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للعماتلين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع وفي هذا الإطار تحقق زيادة رأسمال المصرف الصناعي ليصبح ١٤ مليار ليرة بدلاً عما كان عليه ٧ مليارات ليرة لتعزيز الملاءة المالية وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف وللتنسيق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي والكفاءة المالية خاصة بعد ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت على سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية. وأن المصرف يسعى لزيادة رأسماله بما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية خاصة المنضرة منها والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية. وأشار إلى أن المصرف الصناعي منح العام قبل الماضي (٢٠١٩) نحو ٥٨ قرضاً صناعياً تجاوزت قيمتها ٢,٢ مليار ليرة ومنح ٢٣٥ قرضاً لحرف إنتاجية بقيمة ٣ مليارات ليرة. و١١ قرضاً لفعاليات خدمية بقيمة ٨٥ مليار ليرة. بينما منح في العام الماضي (٢٠٢٠) نحو ٣٠٤ قروض بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة توزعت على رأس المال الثابت وقروض التأسيص والتوسيع وشراء الآلات بالإضافة للقروض التنموية والمهن العلمية وقروض سكنية للعاملين في المصرف.

## مع الفلاحين الذين قاموا بتسليم مؤسسة الأغذية إنتاجهم من القمح مكافأة ١٠٠ ليرة عن كل كيلو غرام

# رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الفلاح لم يكن راضياً عن تسعير القمح

### هناك مخالفات كثيرة وعدم التزام الأسعار ولا أحد يقدم بيانات تكلفة



التصدير تعود لحساب المصدر بالمصرف المركزي ويتم سحبها بالليرة السورية حسب بشرة أسعار الصرف التي تصدر بشكل يومي وللمصدر حرية سحب العائد إما دفعة واحدة وإما على دفعات وبالنسبة لـ١٠٠ بالمئة تبقى بالقطع الأجنبي وللمصدر حرية التصرف حيث يستطيع أن يستورد مرة أخرى. وختم «الحلاق» بأمل صدور التشريعات اللازمة لتسهيل انسياب المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج في الأسواق ولفت إلى أن الحكومة تتجاوب مع جميع المقترحات.

ويبقى تأمين الحاجات الأساسية للمواطن الهاجس الأكبر للحكومة التي تسعى بكل جهودها لتوفيرها إضافة إلى التوجهات الحديثة لضبط سعر الصرف في البلاد. وفي إطار هذه الجهود أصدر مصرف سورية المركزي مؤخراً مجموعة من الإجراءات بما يتعلق بتمويل المستوردة لتحديد آليات الاستيراد منها تمويل المستوردة للسلع الأساسية بهدف تأمين تمويل المواد الأساسية (سكر- رز- زيت - أدوية -إلخ) عبر المصارف وفق أسعار الصرف الرسمية، ومن ثم طرح هذه المواد في السوق المحلية وفق الأسعار التي تحددها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إضافة إلى إمكانية القدرة التمويلية للمستوردة، مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين الاحتياجات الأخرى للمواطن وذلك من خلال اتخاذ بعض القرارات حيث تم فتح قناة جديدة يستطيع المستوردة من خلالها تأمين القطع اللازم لتحويل مستوردهاته الصالحة وذلك عن طريق شركات الصرافة المختصة لعملية الحصد المبرمعة بقائمة مرفقة بالقرار الذي اتخذته المصرف المركزي، إضافة إلى القرار الذي أعاد العمل بتعهد إعادة قطع التصدير بنسبة ٥٠ بالمئة، حيث أُلزِم المصدر بموجب القرار الإلزامية ببيع ما قيمته ٥٠ بالمئة من قيمة البضاعة المصدرة للخارج للقطع المصرف منظم والتعهد وفق بشرة المصارف والصرافة بتاريخ تسديد المصدر مضافاً إليه علاوة تحفيزية تحدد بشكل يومي من مصرف سورية المركزي، أما نسبة ٥٠ بالمئة المتبقية فللمصدر الخيار إما أن يحتفظ بها وإما أن يقوم بتمويل المستوردة وفق ضوابط القرار رقم ١٠٧٠ المذكور أعلاه، أو يقوم ببيعها عبر القنوات المصرفية أصولاً وفي حديث له «الوطن» وصف أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد أعزم الحلاق قرار تمويل المستوردة بأنه قرار ممتاز حيث يؤمن مصادر القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج للصناعيين ويرفع عنهم المسؤولية نتيجة التعامل مع جهات غير مرخصة بتمويل مستوردة،م، وأكد الحلاق أن القرار ١٠٧٠ يغطي بشكل كامل جميع المواد والمستلزمات الضرورية، لافتاً إلى تأثير هذا القرار في الأسواق بالتوجه نحو الاستقرار نتيجة ثبات واستقرار بسعر الصرف وبالتالي تشهد ارتفاعات جديدة. وبخصوص قرار تعهدات قطع التصدير رقم ١٠٧١ أشار «الحلاق» إلى أن ٥٠ بالمئة من قطع

الكبيرة التي تعرضت لها الآليات الزراعية التسعير هذا العام. وأكد أننا نعمل خلال الفترة القادمة على زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتلافياً لحصول تأخر في العمليات الزراعية من مواعيدها والتخفيف من إرهاق الفلاحين بتكاليف عالية تنعكس على كلفة إنتاج المنتجات الزراعية. ومن الجدير ذكره أن رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس وافق على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المضمن قيام المؤسسة العامة للأغلاف الفلاحين الذين قاموا بتسليم المؤسسة إنتاجهم من القمح مكافأة التسليم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية عن كل كيلو غرام من القمح وذلك أسوة بالزراعة التي سلموا إنتاجهم للمؤسسة السورية للحبوب وفي هذا السياق أكد معاون مدير المؤسسة العامة للأغلاف المهندس عدي عمر قرار مهم للفلاحين بحيث تستطيع تأمين احتياجاتهم من القمح بأسعار منخفضة، وخاصة زراعة القمح بهدف تحقيق الأكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل الزراعية، وتأمين الأمن الغذائي. وأشار إبراهيم إلى أن اللجنة الاقتصادية سمحت للجمعيات مؤخراً بشراء المحاصيل الإستراتيجية بما يتسجم مع رؤية الحكومة لتوجيه الدعم لسحقه بشكل الأمثل والعادل، والعمل على تأمين المواد الأولية لافتاً إلى تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب وفق الإمكانيات المتاحة والتشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص وكل ما يستطيع تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي قدر الإمكان للفلاحين من سداد المحروقات لهذا العام مؤكداً، نحن مع زراعة القمح بشكل كبير جداً هذا العام لأننا «بحاجة إلى رغيف الخبز»، والأهم أن نتجاوز كل المعوقات التي واجهتنا هذا العام وأهمها التسعير، والأهم أن هذا القرار يفتح أيضاً باباً لبحث يكون سعر القمح للموسم القادم مجزياً للفلاحين ويتناسب مع مستلزمات

١٠٧١ أشار «الحلاق» إلى أن ٥٠ بالمئة من قطع